المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

08/05/2012

العبارة

21 No 396

"

ليس هناك وضع استثنائي لحقوق الإنسان في الصحراء يستدعي أن يسعى المنتظم الأممي لإيجاد آلية إضافية للآليات الموجودة في المغرب لتتبع حقوق الإنسان

محمد الصبار
الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان

"

المعرض الجهوي للكتاب بكلميم في دورته الثالثة

6926/6

يقام بساحة القسم بمدينة كلميم المعرض الجهوي الثالث للكتاب الذي تنظمه المديرية الجهوية للثقافة تحت شعار «نعم المعلم الصامت الكتاب».

وتشارك في هذا المعرض الذي ترأس حفل افتتاحه والي جهة كلميم السمارة عامل إقليم كلميم عبد الفتاح البجيوي ووزارة الثقافة، والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، والمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، واللجنة الجهوية لحقوق الإنسان طانطان كلميم، ومركز الدراسات والأبحاث-مشاريع- باسا، وعدد من دور النشر ومكتبات محلية ووطنية، بالإضافة إلى عارضين من دولة موريتانيا التي اختيرت ضيف شرف هذه النسخة.

وبهذه المناسبة قام البجيوي مرفوقا بعدد من المنتخبين ورؤساء المصالح الخارجية بزيارة لأروقة المعرض البالغ عددها 25 رواقا.

وأبرز المندوب الجهوي للثقافة بجهة كلميم السمارة الطالب بويا لعتيك، أن تنظيم هذا المعرض، يندرج في إطار سياسة تقريب الكتاب من القراء، وتمكينهم من الاطلاع على آخر الإصدارات، وتشجيع الأطفال والشباب على القراءة والمطالعة.

وأضاف بويا لعتيك، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، أن هذه النسخة تتميز بتنظيم قافلة «القراءة» عبر مكتبة متنقلة نحو جماعات أسرير وفاصك وابانيو ولقصابي، بهدف تعميم ونشر ثقافة الكتاب وجعله في متناول القراء بالوسط القروي، داعيا بهذه المناسبة المسؤولين عن المؤسسات التعليمية بهذا الوسط إلى تنظيم زيارات لفائدة التلاميذ لفضاءات هذا المعرض.

وأبرز لعتيك أن كتاب الطفل والاصدارت القانونية حاضرة بقوة خلال هذه النسخة، وذلك بالنظر إلى الطلب الذي عرفه هذا النوع من الكتب من طرف الزوار خلال الدورة السابقة لهذا المعرض.

ويتضمن برنامج هذه التظاهرة تنظيم مسابقة شعرية للمبدعين الشباب بتعاون مع جمعية النخيل للثقافة والفن والتربية، وتوقيع إصدارات جديدة للباحث محمد بوزنكاط بتنسيق مع مركز الدراسات والابحاث -مشاريع- باسا.

كما يتم بهذه المناسبة تنظيم ورشات في فن الرسم على الزجاج والصباغة على الطين بتنسيق مع جمعية الخير لكفالة اليتيم.

قال إن القوات العمومية تصرفت بحكمة لتفريق المعرقلين للطريق العام بالعيون

الصبار يؤكد على ضرورة تنظيم نقاش وطني عمومي حول ثقافة الاحتجاج بصفته حقا يخضع لقيود

قال الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان محمد الصبار إن قرار مجلس الأمن القاضي بتمديد مهمة بعثة (المينورسو) دون إدخال أي تغيير عليها «أنصف المغرب».

وأضاف الصبار الذي حل ضيفا على برنامج (سؤال الساعة) الذي بثته إذاعة (ميدي1) الإثنين، أن هذا القرار يعد «انتصارا جزئيا على اعتبار أن المغرب تنتظره معارك أخرى ذات طابع سياسي وحقوقي في المستقبل».

وأوضح أن سحب مشروع القرار الذي كان يقترح توسيع مهمة بعثة (المينورسو) لتشمل مراقبة حقوق الإنسان «تم بفضل الدخل القوي لجلالة الملك محمد السادس، الذي أعاد الأمور إلى نصابها». والتحرك الدبلوماسي للمغرب سواء على مستوى الدبلوماسية الرسمية أو الموازية، وإجماع الشعب المغربي. لا سيما من خلال القوى الحية والمجتمع المدني والمنظمات الحقوقية التي بعثت رسائل للأمين العام للأمم المتحدة توضح الجهود التي يقوم بها المجتمع المدني لتحسين أوضاع حقوق الإنسان في الصحراء».

واعتبر أنه «ليس هناك وضع استثنائي لحقوق الإنسان في الصحراء يستدعي أن يسعى المنتظم الأممي لإيجاد آلية إضافية للآليات الموجودة في المغرب لتتبع حقوق الإنسان»، مشيرا إلى أن اللجان الجهوية للمجلس بالأقاليم الجنوبية قامت بمجهود كبير في مجال حماية والنهوض بثقافة حقوق الإنسان وأسهمت في إثراء الحوار حول التربية على حقوق الإنسان.

وفي ما يتعلق بالأحداث الأخيرة التي شهدتها مدينة العيون، أشار الأمين العام للمجلس إلى أن الأمر يتعلق بسرد فعلي للانفصاليين على القرار الأممي عبروا عنه من خلال التظاهر واستفزاز القوات العمومية، مبرزا، أن هذه القوات تصرفت بحكمة وحاولت تفريق المتظاهرين أو المعرقلين للطريق العام، بالطرق القانونية دون استعمال العنف.

وأكد في هذا الصدد، على ضرورة تنظيم نقاش وطني عمومي حول ثقافة الاحتجاج بصفته حقا يخضع لعدد من القيود.

وبعد أن استحضر تقرير الخمسينية الذي تضمن تشخيصا مدققا للأوضاع بالأقاليم الجنوبية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، أكد الصبار أن مجهودا تنمويا كبيرا بذل على مدى ثلاثة عقود بالمنطقة بتكلفة مالية كبيرة، مبرزا في الوقت ذاته انه لا بد من اتباع نموذج تنموي جديد معقلن يتلاءم مع خصوصيات المنطقة ويقوم على تدبير الموارد الطبيعية بها بما يوفر الرفاه الاجتماعي للساكنة المحلية.

وفي ما يتعلق بتتبع توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة والمقررات التحكيمية الصادرة لفائدة الضحايا، ذكر بأن عدد المستفيدين من التعويض المالي بلغ 5617 مستفيدا في الأقاليم الجنوبية، أي أكثر من ربع العدد الإجمالي للضحايا الذين استفادوا من جبر الضرر الفردي، فضلا عن 564 مستفيدا من الإدماج الاجتماعي، و155 مستفيدا من تسوية الأوضاع الإدارية والمالية للضحايا.

ومن جانبه، اعتبر رئيس المعهد المغربي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية طارق الثلاثي أن مشروع القرار القاضي بتوسيع مهمة بعثة (المينورسو) لتشمل مراقبة حقوق الإنسان كان بمثابة سوء تقدير للتطورات الإيجابية الكبرى التي أسس لها المغرب منذ مدة.

وأكد الثلاثي أن قرار مجلس الأمن فاق توقعات المملكة المغربية وجاء بنتيجة أفضل لصالح المغرب، وهو ما يكرس الأبعاد الكبرى لتوجهات المملكة في ارتباطها بالتحولات التي تعرفها منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط.

وذكر في هذا السياق، بأن المغرب كان سباقا منذ سنة 2001 إلى دعوة المنتظم الدولي للانتباه إلى مجريات الأحداث بالمنطقة، مبرزا أن القرار الأخير الذي صدر عن مجلس الأمن يعتبر أن نزاع الصحراء لا ينفصل عن مجريات الأحداث بالمنطقة، وهو ما يعد حسب هذا المحلل السياسي نقطة قوية لصالح المغرب.

وأوضح أن هذا النزاع فتح الباب لتنقل مجموعة من الأصوار السلبية بالمنطقة، حيث انتقلت القاعدة الخلفية لتنظيم القاعدة من أسيا في أفغانستان إلى شمال إفريقيا في ساحل جنوب الصحراء، مشيرا إلى أن تواجد البوليساريو في المنطقة يسهل تنقل هذه المجموعات.

وأبرز في هذا الإطار، أن الصحافة الدولية كشفت مؤخرا عن مجموعة من الوجوه المحسوبة على ميليشيات (البوليساريو) التي شاركت في مواجهات ضد القوات الفرنسية، ما دفع الدول المؤثرة عالميا إلى الانخراط في ما كان ينادي به المغرب منذ سنة 2001.

وأضاف أن هذا القرار يلزم لأول مرة الجارة الجزائر بالانخراط إيجابا في مسلسل إيجاد حل لقضية الصحراء من خلال السماح بالقيام بالإحصاء الكامل لساكنة تندوف، مشددا على ضرورة أن يستثمر المغرب جميع هذه النقاط الإيجابية للتقرير.

ومن جهتها، رأت الفاعلة الجمعوية بمدينة العيون وعضو المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حجيوها الزبير أن قرار مجلس الأمن تضمن عدة نقاط إيجابية تتمثل في دعوة الجزائر للتعاون من أجل إيجاد حل سياسي، والربط بين الحل السياسي وبين أمن واستقرار منطقة الساحل، والإشادة من جديد بالمبادرة المغربية للحكم الذاتي التي وصفت بالجدية وذات المصداقية، وحث الطرفين على مواصلة جهود تعزيز وحماية حقوق الإنسان، ما يشكل اعترافا من المجلس بجهود المغرب في تعزيز لحبتي حقوق الإنسان في الداخلة والعيون والتفاعل مع آليات الأمم المتحدة.

إلا أن القرار، تضيف الزبير، يتضمن أيضا نقاطا سلبية تهم حذف الفقرات المتعلقة بتدابير بناء الثقة بين الطرفين ما يدل على أن هناك مشاكل في المحادثات بين الأطراف، مشددة على ضرورة استغلال مسألة إضافة ستة ضباط لتنفيذ برنامج الزيارات الأسرية الموسع الذي سيكون أحد أهم إجراءات بناء الثقة بين الطرفين.

وذكرت بالتقرير التشخيصي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الذي أفاد بأن الدولة قامت بجهود كبيرة في مجال تنمية الأقاليم الجنوبية على صعيد البنية التحتية وتوفير الخدمات الأساسية، لكنها أشارت على مستوى الحقوق الاجتماعية إلى ارتفاع نسبة البطالة بالمنطقة (15,2 في المائة) مقارنة مع النسبة المسجلة على الصعيد الوطني (8,9 في المائة).

أما على صعيد الحقوق الاقتصادية، فأكدت أنه رغم أن البنية الاستثمارية ممتازة بالجهة إلا أن هناك بعض المشاكل من قبيل ضعف الاستثمار الخاص وعدم تجانس النظام الضريبي.

وقالت إن المجلس الوطني لحقوق الإنسان قام بمبادرات كبيرة في مجال النهوض بالحقوق الثقافية، لكنها لا ترقى إلى مستوى التصالح مع الهوية الثقافية كأحد محددات المكون الصحراوي.

وأضافت أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي سطر تحديات أساسية تهم إرساء حكامة جديدة للسياسات العمومية، وتركيز موارد الدعم الخاصة على الحاجيات الحقيقية للسكان، وإعادة النظر في كيفية التعامل مع الخصوصية الثقافية كأحد مكونات الهوية الوطنية، وإعادة الثقة بين المواطن والمؤسسات وتقوية دور المجتمع المدني ومؤسسات الوساطة، وتحدي حماية البيئة.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يدعو من جنيف إلى تنسيق دولي مكثف حول القضايا الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان

69 26/3

يشارك المجلس الوطني لحقوق الإنسان في أشغال الدورة الـ 26 للجنة الدولية لتنسيق عمل المؤسسات الوطنية للدفاع عن حقوق الإنسان التي انطلقت أشغالها، الاثنين بجنيف.

ويتكون الوفد المغربي المشارك في أشغال الدورة الـ 26 للجنة الدولية لتنسيق عمل المؤسسات الوطنية للدفاع عن حقوق الإنسان من البير ساسون المستشار لدى رئاسة المجلس وحميد بنحدو المكلف بإدارة العلاقات الخارجية وغزلان القباج المديرة التنفيذية للجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطنجة، ونبيلة التبر المديرة التنفيذية للجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء سطات.

أكد مستشار رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ألبير ساسون، أن لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية للنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها ستفيد الكثير من التركيز على القضايا الرئيسية المرتبطة بحقوق الإنسان من قبيل الفئات الهشة.

وقال ساسون، في مداخلة خلال افتتاح الدورة الـ26 لهذه اللجنة الدولية المستقلة الاثنين، إنه «يتعين علينا التفكير في مستقبل اللجنة وما إذا كان ينبغي الاستمرار في معالجة العديد من القضايا أو التركيز فقط على عدد محدد من الموضوعات التي يمكن أن تضمن تتبعها بتنسيق مع مؤسسات أخرى».

وأشار في هذا الإطار إلى أن من ضمن مجالات العمل ذات الأولوية هناك حقوق المهاجرين، والنساء، والأطفال، وباقي الفئات الهشة، مشددا على أن الهيئات الدولية يمكن أن «تتحرك في انسجام وبتنسيق وثيق وشامل».

وذكر ساسون بالخطوات التي اتخذها المغرب من أجل تعزيز وترسيخ ثقافة حقوق الإنسان وتحسين وضعها منذ إحداث المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان سنة 1990 والذي تحول سنة 2011 إلى مجلس وطني يتمتع بصلاحيات واسعة.

وستبحث هذه الدورة على مدى ثلاثة أيام آفاق العمل في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان للسنوات المقبلة، 20 سنة بعد الإعلان عن برنامج عمل فيينا ومبادئ باريس، وأجندة العمل لما بعد سنة 2015 ودور المؤسسات الوطنية للدفاع عن حقوق الإنسان علاوة على انتخاب الرئيس الجديد للجنة خلفا للأردني موسى بوريزات.

يذكر أن مبادئ باريس المصادق عليها بالإجماع سنة 1992 من لدن لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة والمرفقة بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 20 ديسمبر 1993 تؤكد على دور المؤسسات الوطنية في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وهي المؤسسات التي لديها ولاية واسعة قدر الإمكان ومنصوص عليها صراحة في أحد النصوص الدستورية أو التشريعية التي تحدد تشكيلتها ونطاق اختصاصها.

أما إعلان وبرنامج عمل فيينا المصادق عليه من طرف المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان المنعقد في فيينا في يونيو 1993 فيتضمن مبادئ تروم اتخاذ خطوات جديدة إلى الأمام في التزام المجتمع الدولي بتحقيق تقدم جوهري في المساعي الخاصة بالنهوض بحقوق الإنسان.

يشار إلى أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي تمت دسترته سنة 2011 معتمد من طرف لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية للنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها في الدرجة (أ)، وهي درجة تمكنه من الولوج، على الخصوص، لمجلس حقوق الإنسان.

يذكر أن لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية للنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها أحدثت سنة 2008 بموجب القانون السويسري، وتهدف إلى النهوض بعمل هذه المؤسسات وتعزيزها حتى تكون مطابقة لمبادئ باريس المنظمة للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

ويتكون مكتب اللجنة من أربعة أعضاء ينتخبون من أربع جهات جغرافية كبرى تتوزع عليها الشبكات الأربع للمؤسسات الوطنية للنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها وهي الشبكة الإفريقية وشبكة آسيا-المحيط الهادي والشبكة الأوروبية وشبكة القارة الأمريكية.

ألبير ساسون

ليس في الصحراء فقط الانفصاليون

محتات الرقاص

بالرغم من كثير ضجيج وتشويش تتسبب فيه هذه الأيام عناصر انفصالية داخل الأقاليم الجنوبية، وذلك جراء إحساسها بالهزيمة عقب صدور القرار الأخير لمجلس الأمن الدولي، فمع ذلك العناصر الانفصالية ليست وحدها الموجودة في العيون وبوجدور والسمارة وباقي مدن الصحراء المغربية، ذلك أن آلاف المواطنات والمواطنين بالأقاليم الجنوبية لا علاقة لهم بهذه العناصر، وهم يعيشون داخل وطنهم المغرب، ويتطلعون إلى ترسيخ الوحدة والديمقراطية والبناء كما باقي المغاربة في مختلف جهات المملكة، وهؤلاء يستحقون أيضا أن يسلط عليهم الضوء.

إن السياق هو فعلا سياق التعبئة وتمتين الوحدة الداخلية، لكن من الضروري التساؤل اليوم عن اختفاء كل أولئك الذين استفادوا في الصحراء ومن الصحراء، وعن عجزهم عن إنتاج خطاب مضاد للعناصر الانفصالية..

أين هؤلاء كلهم؟ لماذا سكتوا؟

في السياق نفسه، يجدر اليوم التذكير بالعواقب التي نتجت عن حرمان القوى الديمقراطية والتقدمية طيلة سنوات من العمل بحرية في الأقاليم الجنوبية، ومن المساهمة في تأطير عقلاني وطني للأجيال الصاعدة، وهذه المنظومة التدبيرية والسلوكية تجاه الأحزاب الجدية والنقابات المناضلة والجمعيات المستقلة هي التي أنتجت كثيرا من الفراغ حوالي المكان هناك، وهي التي تعطي الدليل على عجز السياسات التحكمية والهيمنية والأحادية وفشلها في إنتاج... المصداقية.

" إن الأقاليم الجنوبية ليست فارغة من الوطنيين المغاربة، وليست بلا نخب وفعاليات ذات مصداقية، كما أنه ليس كل من يخرج في الأقاليم الجنوبية للاحتجاج أو للتظاهر، إنما يفعل ذلك بخلفيات انفصالية، بل في أقاليمنا الجنوبية يوجد مناضلون حقيقيون، وهناك أيضا أطر وكفاءات علمية وإدارية وسياسية وثقافية، وعدد من هؤلاء يشعرون بالتهميش، ولا يجدون الإنصات اللازم من المسؤولين.

فعندما نقرأ اليوم تنويه مجلس الأمن بعمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية، فيجب أن نستحضر أن هذه النتيجة كانت مسبوقة بدينامية دامت سنوات، ونتذكر كثير جلسات عقدها داخل البيوت في الأقاليم الجنوبية الراحل إدريس بنزكري، وقيادات منتدى الحقيقة والإنصاف ومناضلون حقوقيون آخرون، وبهذا كان يتم التأسيس لما تحقق اليوم، وذات الأمر حدث كذلك منذ سنوات من طرف مناضلين سياسيين، وقامت به أحزاب تقدمية لم يكن أحيانا يسمح لها حتى بتنظيم تجمع عمومي في قاعة، كما عانى مرشحوها عندما كانوا يتجرأون على خوض مغامرة التنافس الانتخابي في إحدى الدوائر هناك، واليوم من الواجب إعادة قراءة هذا الماضي، واستحضار كل أخطائه، والحرص على الاستفادة منه، ومن ثم دعم القوى الوطنية التقدمية الجادة في عملها داخل الأقاليم الجنوبية، واحترام استقلاليتها، ومصداقية مناضلاتها ومناضليها، وأيضا تفعيل التشاور والتنسيق معها خدمة للمصالح الوطنية لبلادنا وشعبنا.

إن إفشال مناورات خصوم الوحدة الترابية، لن يتم من دون التفاعل الإيجابي مع آلاف المواطنات والمواطنين الوحدويين داخل الأقاليم الجنوبية، والإنصات إليهم، وإنجاح ما يقومون به من وساطات ومساعي ضمن الأنساق المؤسساتية الوطنية والمحلية، ولن يتم ذلك أيضا من دون تقوية حضور ونضالية القوى الوطنية التقدمية ذات التاريخ والمصداقية واستقلالية القرار في الميدان، ودعم جهودها، ولن يتم ثالثا من دون إشعاع الثقة والاحترام تجاه النخب المحلية التي تريد خدمة بلدها بلا ريع أو ابتزاز.

إنها الطريق التي ستؤدي إلى تقوية خطاب مضاد للانفصاليين، وجعله خطابا مقنعا وذا مصداقية.

mahtat5@gmail.com

التجديد

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يدعو إلى تنسيق دولي حول حقوق الإنسان

2/3/143

أكد مستشار رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ألبير ساسون أول أمس الإثنين، أن لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية للنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها ستفيد الكثير من التركيز على القضايا الرئيسية المرتبطة بحقوق الإنسان من قبيل الفئات الهشة.

وقال ساسون، في مداخلة خلال افتتاح الدورة ال26 لهذه اللجنة الدولية المستقلة، إنه "يتعين علينا التفكير في مستقبل اللجنة وما إذا كان ينبغي الاستمرار في معالجة العديد من القضايا أو التركيز فقط على عدد محدد من الموضوعات التي يمكن أن نضمن تتبعها بتنسيق مع مؤسسات أخرى". وأشار في هذا الإطار إلى أن من ضمن مجالات العمل ذات الأولوية هناك حقوق المهاجرين، والنساء، والأطفال، وباقي الفئات الهشة، مشددا على أن الهيئات الدولية يمكن أن "تتحرك في انسجام وبتنسيق وثيق وشامل".

وذكر "ساسون" بالخطوات التي اتخذها المغرب من أجل تعزيز وترسيخ ثقافة حقوق الإنسان وتحسين وضعها منذ إحداث المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان سنة 1990، والذي تحول سنة 2011 إلى مجلس وطني يتمتع بصلاحيات واسعة. يشار إلى أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي تمت دسترته سنة 2011 معتمد من طرف لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية للنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها في الدرجة (أ)، وهي درجة تمكنه من الولوج، على الخصوص، لمجلس حقوق الإنسان.

يذكر أن لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية للنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها أحدثت سنة 2008 بموجب القانون السويسري، وتهدف إلى النهوض بعمل هذه المؤسسات وتعزيزها حتى تكون مطابقة لمبادئ باريس المنظمة للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

ويتكون مكتب اللجنة من أربعة أعضاء ينتخبون من أربع جهات جغرافية كبرى تتوزع عليها الشبكات الأربع للمؤسسات الوطنية للنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها وهي الشبكة الإفريقية وشبكة آسيا-المحيط الهادي والشبكة الأوروبية وشبكة القارة الأمريكية.

و.م.ع

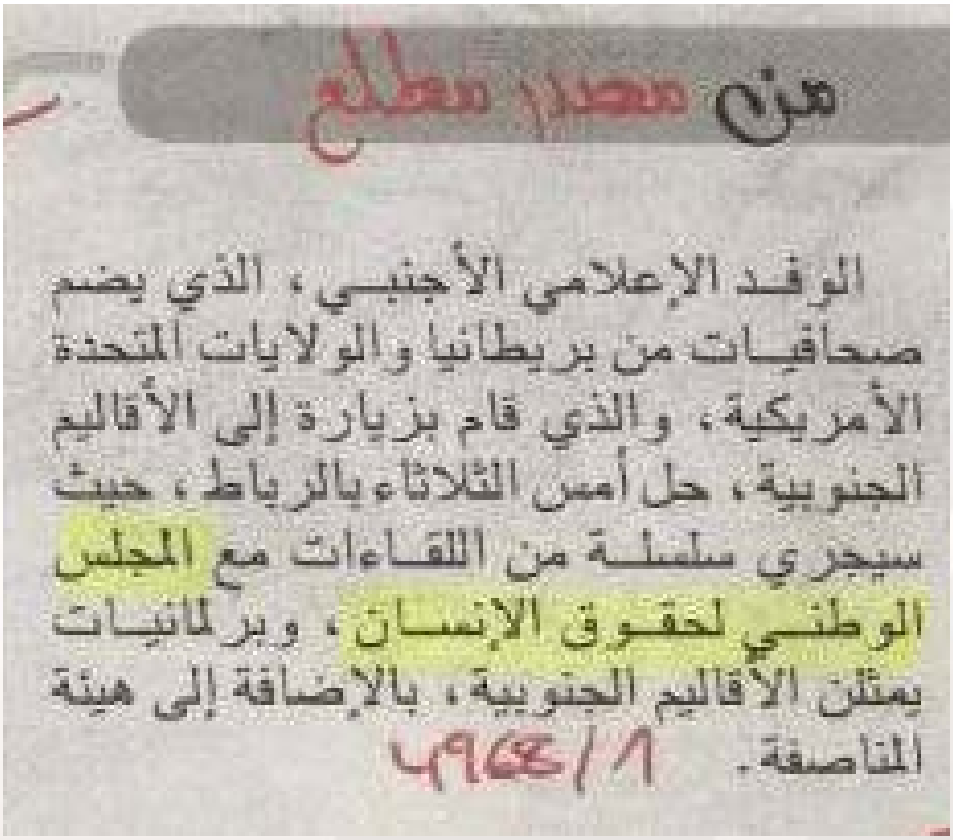
من مصدر مطلع

الوفد الإعلامي الأجنبي، الذي يضم صحافيات من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، والذي قام بزيارة إلى الأقاليم الجنوبية، حل أمس الثلاثاء بالرباط، حيث سيجري سلسلة من اللقاءات مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وبرلمانيات يمثلن الأقاليم الجنوبية، بالإضافة إلى هيئة المناصفة.

4963/1

ساسون يدعو إلى التركيز على حماية حقوق الفئات الهشة

275513

أكد مستشار رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان البير ساسون أول أمس الاثنين، أن لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية للنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها ستفيد الكثير من التركيز على القضايا الرئيسية المرتبطة بحقوق الإنسان من قبيل الفئات الهشة.

وقال ساسون، في مداخلة خلال افتتاح الدورة ال26 لهذه اللجنة الدولية المستقلة، إنه "يتعين علينا التفكير في مستقبل اللجنة وما إذا كان ينبغي الاستمرار في معالجة العديد من القضايا أو التركيز فقط على عدد محدد من الموضوعات التي يمكن أن نضمن تتبعها بتنسيق مع مؤسسات أخرى". وأشار في هذا الإطار إلى أن من ضمن مجالات العمل ذات الأولوية هناك حقوق المهاجرين، والنساء، والأطفال، وباقي الفئات الهشة، مشددا على أن الهيئات الدولية يمكن أن "تتحرك في انسجام وبتنسيق وثيق وشامل".

وذكر ساسون بالخطوات التي اتخذها المغرب من أجل تعزيز وترسيخ ثقافة حقوق الإنسان وتحسين وضعها منذ إحداث المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان سنة 1990، والذي تحول سنة 2011 إلى مجلس وطني يتمتع بصلاحيات واسعة.

ألبير ساسون

يشار إلى أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي تمت دسترته سنة 2011، معتمد من طرف لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية للنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها في الدرجة (أ)، وهي درجة تمكنه من الولوج، على الخصوص، لمجلس حقوق الإنسان.

يذكر أن لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية للنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها أحدثت سنة 2008 بموجب القانون السويسري، وتهدف إلى النهوض بعمل هذه المؤسسات وتعزيزها حتى تكون مطابقة لمبادئ باريس المنظمة للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

ويتكون مكتب اللجنة من أربعة أعضاء ينتخبون من أربع جهات جغرافية كبرى تتوزع عليها الشبكات الأربع للمؤسسات الوطنية للنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها وهي الشبكة الإفريقية وشبكة آسيا-المحيط الهادي والشبكة الأوروبية وشبكة القارة الأمريكية.

الصبار يؤكد أنه ليس هناك وضع استثنائي في الصحراء

27513

اعتبر تمديد مهمة المينورسو دون تغيير وضعها انتصار للمغرب

محمد الصبار

قال الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان محمد الصبار إن قرار مجلس الأمن القاضي بتمديد مهمة بعثة (المينورسو) دون إدخال أي تغيير عليها " أنصف المغرب". وأضاف الصبار الذي حل ضيفا على برنامج (سؤال الساعة) الذي بثته إذاعة (ميدي1) أول أمس الإثنين. أن هذا القرار يعد "انتصارا جزئيا على اعتبار أن المغرب تنتظره معارك أخرى ذات طابع سياسي وحقوقي في المستقبل".

وأوضح أن سحب مشروع القرار الذي كان يقترح توسيع مهمة بعثة (المينورسو) لتشمل مراقبة حقوق الإنسان "تم بفضل التدخل القوي للملك محمد السادس الذي أعاد الأمور إلى نصابها. والتحرك الدبلوماسي للمغرب سواء على مستوى الدبلوماسية الرسمية أو الموازية. وإجماع الشعب المغربي. لا سيما من خلال القوى الحية والمجتمع المدني والمنظمات الحقوقية التي بعثت رسائل للأمين العام للأمم المتحدة توضح الجهود التي يقوم بها المجتمع المدني لتحسين أوضاع حقوق الإنسان في الصحراء".

واعتبر أنه "ليس هناك وضع استثنائي لحقوق الإنسان في الصحراء يستدعي أن يسعى المنتظم الأممي لإيجاد آلية إضافية للآليات الموجودة في المغرب لتتبع حقوق الإنسان". مشيرا إلى أن اللجان الجهوية للمجلس بالأقاليم الجنوبية قامت بمجهود كبير في مجال حماية والنهوض بثقافة حقوق الإنسان وأسهمت في إثراء الحوار حول التربية على حقوق الإنسان.

وفي ما يتعلق بالأحداث الأخيرة التي شهدتها مدينة العيون. أشار الأمين العام للمجلس إلى أن الأمر يتعلق برد فعل للانفصاليين على القرار الأممي عبروا عنه من خلال التظاهر واستفزاز القوات العمومية. مبرزا أن هذه القوات تصرفت بحكمة وحاولت تفريق المتظاهرين أو "المعرقلين للطريق العام" بالطرق القانونية دون استعمال العنف.

وأكد في هذا الصدد. على ضرورة تنظيم نقاش وطني عمومي حول ثقافة الاحتجاج بصفته حقا يخضع لعدد من القيود.

وبعد أن استحضر تقرير الخمسينية الذي تضمن تشخيصا مدققا للأوضاع بالأقاليم الجنوبية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي. أكد السيد الصبار أن مجهودا تنمويا كبيرا بذل على مدى ثلاثة عقود بالمنطقة بتكلفة مالية كبيرة. مبرزا في الوقت ذاته أنه لا بد من اتباع نموذج تنموي جديد معقلن يتلاءم مع خصوصيات المنطقة ويقوم على تدبير الموارد الطبيعية بها بما يوفر الرفاه الاجتماعي للساكنة المحلية.

وفي ما يتعلق بتتبع توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة والمقررات التحكيمية الصادرة لفائدة الضحايا. ذكر بأن عدد المستفيدين من التعويض المالي بلغ 5617 مستفيدا في الأقاليم الجنوبية. أي أكثر من ربع العدد الإجمالي للضحايا الذين استفادوا من جبر الضرر الفردي. فضلا عن 564 مستفيدا من الإدماج الاجتماعي. و155 مستفيدا من تسوية الأوضاع الإدارية والمالية للضحايا.

تطورات قضية الوحدة الترابية في صلب لقاء بمجلس المستشارين مع وفد للجمعية الألمانية للأمم المتحدة

847113

الرباط (و م ع)- عقدت لجنة الخارجية والحدود والمناطق المحتلة والدفاع الوطني بمجلس المستشارين، أول أمس الاثنين، لقاء مع وفد عن الجمعية الألمانية للأمم المتحدة، يقوده نائب رئيسها، إيكهارد كريب، تمحور بالخصوص، حول تطورات قضية الوحدة الترابية للمملكة.

وقدم رئيس لجنة الخارجية والحدود والمناطق المحتلة والدفاع الوطني بمجلس المستشارين، سالم الشكاف، للوفد الألماني، خلال هذا اللقاء، لمحة عن قضية الصحراء المغربية والجذور التاريخية للنزاع المفتعل حولها، مبرزا أن المملكة وضعت على الطاولة مقترحا للحكم الذاتي بالأقاليم الجنوبية، من أجل تسوية نهائية لهذا النزاع، هو المقترح الذي وصفه المجتمع الدولي بالجدي وذي المصداقية.

وأضاف الشكاف أن الطرف الآخر لم يقدم في المقابل أي مقترح، ولم يجد سوى منفذ وحيد هو توظيف ورقة حقوق الإنسان بالأقاليم الجنوبية للمملكة، الذي تمظهر أخيرا في الدعوة إلى توسيع مهمة بعثة المينورسو بالصحراء لتشمل مراقبة هذه الحقوق في الصحراء.

وبعدما وصف رفض البرلمان الألماني "البوندستاغ"، أخيرا، مقترحا تقدم به حزبان معارضان يدعو إلى تغيير طبيعة مهمة بعثة (المينورسو) بالصحراء، بـ "القرار الحكيم"، أبرز الشكاف أن المغرب يتوفر على آليات "كافية وشافية" لمراقبة حقوق الإنسان بأقاليمه الجنوبية، ولن يقبل بأي آلية للمراقبة تمس سيادته.

وأوضح الشكاف أن هذه الآليات، تتمثل على الخصوص، في المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي يعد مؤسسة محايدة، واللجان الجهوية التابعة له، وكذا المقررين الأمميين في مجال حقوق الإنسان الذين يستضيفهم المغرب بشكل دوري.

وفي سياق متصل، أطلع الشكاف الوفد الألماني على أبرز الإصلاحات التي باشرها المغرب في مجال حقوق الإنسان، منذ اعتلاء صاحب الجلالة الملك محمد السادس العرش، مستحضرا، على الخصوص، تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة، وكذا الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية القائمة على قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان ودولة الحق والقانون. من جانبه، سجل رئيس الوفد الألماني، أن المغرب يتمتع باستقرار حقيقي، مقارنة مع العديد من الدول العربية، وهو الاستقرار الذي عزاه الشكاف إلى توفر المملكة على "تراكمات إصلاحية تجعلها في وضع مريح في منطقة مضطربة".

وشكل هذا اللقاء مناسبة لأعضاء الوفد الألماني للاستفسار حول عدد من القضايا تتعلق على الخصوص، باختصاصات مجلس المستشارين وتشكيلته، وعلاقته بمجلس النواب والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. يشار إلى أن وفد الجمعية الألمانية للأمم المتحدة سيجري، خلال زيارته للمملكة، لقاءات مع عدد من المسؤولين المغاربة، كما سيقوم بزيارة لمدينة العيون.

يذكر أن الجمعية الألمانية للأمم المتحدة منظمة غير حكومية تأسست سنة 1952، وتعمل، على الخصوص، على إطلاع الرأي العام الألماني حول مؤسسات وأنشطة وأهداف الأمم المتحدة، وعلى تحفيز الوعي وإثارة النقاش بخصوص القضايا الدولية الراهنة، والسياسات الخارجية.

المغربية
الصحراء

الصبار: قرار مجلس الأمن تمديد مهمة بعثة (المينورسو) دون إدخال أي تغيير عليها أنصف المغرب

8471/2

الرباط (و م ع)- قال الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، محمد الصبار، إن قرار مجلس الأمن القاضي بتمديد مهمة بعثة (المينورسو) دون إدخال أي تغيير عليها "أنصف المغرب".

وأضاف الصبار، الذي حل ضيفا على برنامج (سؤال الساعة) الذي بثته إذاعة (ميدي1)، أول أمس الاثنين، أن هذا القرار يعد "انتصارا جزئيا على اعتبار أن المغرب تنتظره معارك أخرى ذات طابع سياسي وحقوقي في المستقبل".

وأوضح أن سحب مشروع القرار الذي كان يقترح توسيع مهمة بعثة (المينورسو) لتشمل مراقبة حقوق الإنسان "جرى بفضل التدخل القوي لجلالة الملك محمد السادس، الذي أعاد الأمور إلى نصابها، والتحرك الدبلوماسي للمغرب، سواء على مستوى الدبلوماسية الرسمية أو الموازية، وإجماع الشعب المغربي، سيما من خلال القوى الحية والمجتمع المدني والمنظمات الحقوقية التي بعثت رسائل للأمين العام للأمم المتحدة توضح الجهود، التي يقوم بها المجتمع المدني لتحسين أوضاع حقوق الإنسان في الصحراء".

واعتبر انه "ليس هناك وضع استثنائي لحقوق الإنسان في الصحراء، يستدعي أن يسعى المنتظم الأممي لإيجاد آلية إضافية للآليات الموجودة في المغرب لتتبع حقوق الإنسان"، مشيرا إلى أن اللجان الجهوية للمجلس بالأقاليم الجنوبية قامت بمجهود كبير في مجال حماية والنهوض بثقافة حقوق الإنسان وأسهمت في إثراء الحوار حول التربية على حقوق الإنسان.

وفي ما يتعلق بالأحداث الأخيرة التي شهدتها مدينة العيون، أشار الأمين العام للمجلس إلى أن الأمر يتعلق برد فعل للانفصاليين على القرار الأممي عبروا عنه من خلال التظاهر واستفزاز القوات العمومية، مبرزا أن هذه القوات تصرفت بحكمة وحاولت تفريق المتظاهرين "أو المعرقلين للطريق العام" بالطرق القانونية دون استعمال العنف.

وأكد في هذا الصدد، على ضرورة تنظيم نقاش وطني عمومي حول ثقافة الاحتجاج بصفته حقا يخضع لعدد من القيود.

وبعد أن استحضر تقرير الخمسينية الذي تضمن تشخيصا دقيقا للأوضاع بالأقاليم الجنوبية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، أكد الصبار أن مجهودا تنمويا كبيرا بذل على مدى ثلاثة عقود بالمنطقة بتكلفة مالية كبيرة، مبرزا في الوقت ذاته انه لابد من اتباع نموذج تنموي جديد معلن بتلاءم مع خصوصيات المنطقة، ويقوم على تدبير الموارد الطبيعية بها بما يوفر الرفاه الاجتماعي للسكان المحليين.

وفي ما يتعلق بتتبع توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة والمقررات التحكيمية الصادرة لفائدة الضحايا، ذكر بان عدد المستفيدين من التعويض المالي بلغ 5617 مستفيدا في الأقاليم الجنوبية، أي أكثر من ربع العدد الإجمالي للضحايا الذين استفادوا من جبر الضرر الفردي، فضلا عن 564 مستفيدا من الإدماج الاجتماعي، و155 مستفيدا من تسوية الأوضاع الإدارية والمالية للضحايا.

من جانبه، اعتبر رئيس المعهد المغربي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية طارق الذلاثي أن مشروع القرار القاضي بتوسيع مهمة بعثة (المينورسو) لتشمل مراقبة حقوق الإنسان كان بمثابة سوء تقدير للتطورات الإيجابية الكبرى التي أسس لها المغرب منذ مدة. وأكد الذلاثي أن قرار مجلس الأمن فاق توقعات المملكة المغربية وجاء بنتيجة أفضل لصالح المغرب، وهو ما يكرس الأبعاد الكبرى لتوجهات المملكة في ارتباطها بالتحولات التي تعرفها منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط.

وذكر في هذا السياق، بأن المغرب كان سباقا منذ سنة 2001 إلى دعوة المنتظم الدولي للانتباه إلى مجريات الأحداث بالمنطقة، مبرزا أن القرار الأخير الذي صدر عن مجلس الأمن يعتبر أن نزاع الصحراء لا ينفصل عن مجريات الأحداث بالمنطقة، وهو ما يعد حسب هذا المحلل السياسي نقطة قوية لصالح المغرب.

وأوضح أن هذا النزاع فتح الباب لتنقل مجموعة من الأمور السلبية بالمنطقة، حيث انتقلت القاعدة الخلفية لتنظيم القاعدة من آسيا في أفغانستان إلى شمال إفريقيا في ساحل جنوب الصحراء مشيرا إلى أن وجود البوليساريو في المنطقة يسهل تنقل هذه المجموعات.

وأبرز في هذا الإطار، أن الصحافة الدولية كشفت أخيرا عن مجموعة من الوجوه المحسوبة على ميليشيات (البوليساريو)، التي شاركت في مواجهات ضد القوات الفرنسية، ما دفع الدول المؤثرة عالميا إلى الانخراط في ما كان ينادي به المغرب منذ سنة 2001. وأضاف أن هذا القرار يلزم لأول مرة الجارة الجزائر بالانخراط إيجابا في مسلسل إيجاد حل لقضية الصحراء من خلال السماح بالقيام بالإحصاء الكامل لسكان تندوف، مشددا على ضرورة أن يستثمر المغرب جميع هذه النقاط الإيجابية للتقرير.

من جهتها، رأت الفاعلة الجمعوية بمدينة العيون وعضو المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، حجبوها الزبير، أن قرار مجلس الأمن تضمن عدة نقاط إيجابية تتمثل في دعوة الجزائر للتعاون من أجل إيجاد حل سياسي، والربط بين الحل السياسي وبين أمن واستقرار منطقة الساحل، والإشادة من جديد بالمبادرة المغربية للحكم الذاتي التي وصفت بالجدية وذات المصداقية، وحث الطرفين على مواصلة جهود تعزيز وحماية حقوق الإنسان، ما يشكل اعترافا من المجلس بجهود المغرب في تعزيز لحقوق الإنسان في الداخلة والعيون والتفاعل مع آليات الأمم المتحدة.

إلا أن القرار، تضيف الزبير، يتضمن أيضا نقاطا سلبية تهم حذف الفقرات المتعلقة بتدابير بناء الثقة بين الطرفين ما يدل على أن هناك مشاكل في المحادثات بين الأطراف، مشددة على ضرورة استغلال مسألة إضافة ستة ضباط لتنفيذ برنامج الزيارات الأسرية الموسع الذي سيكون أحد أهم إجراءات بناء الثقة بين الطرفين.

وذكرت بالتقرير التشخيصي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الذي أفاد أن الدولة بذلت جهودا كبيرة في مجال تنمية الأقاليم الجنوبية على صعيد البنية التحتية وتوفير الخدمات الأساسية، لكنها أشارت على مستوى الحقوق الاجتماعية إلى ارتفاع نسبة البطالة بالمنطقة (15,2 في المائة) مقارنة مع النسبة المسجلة على الصعيد الوطني (8,9 في المائة). أما على صعيد الحقوق الاقتصادية، فأكدت أنه رغم أن البنية الاستثمارية ممتازة بالجهة إلا أن هناك بعض المشاكل من قبيل ضعف الاستثمار الخاص، وعدم تجانس النظام الضريبي.

وقالت إن المجلس الوطني لحقوق الإنسان قام بمبادرات كبيرة في مجال النهوض بالحقوق الثقافية، لكنها لا ترقى إلى مستوى النصائح مع الهوية الثقافية كأحد محددات المكون الصحراوي. وأضافت أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي سطر تحديات أساسية تهم إرساء حكامة جديدة للسياسات العمومية، وتركيز موارد الدعم الخاصة على الحاجيات الحقيقية للسكان، وإعادة النظر في كيفية التعامل مع الخصوصية الثقافية كأحد مكونات الهوية الوطنية، وإعادة الثقة بين المواطن والمؤسسات، وتقوية دور المجتمع المدني ومؤسسات الوساطة، وتحدي حماية البيئة.

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

المغرب يعمل منذ مدة طويلة على النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها

2/4577

كتبت صحيفة (إل ديا) الكانارية نهاية الاسبوع الاخير أن المغرب يعمل منذ مدة طويلة على النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها من خلال إحداث لجان جهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان في مجموع التراب الوطني ولاسيما في العيون والداخلة.

وفي مقال حول القرار 2099لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الذي مدد ولاية بعثة (المينورسو) دون أن يغير من طبيعتها أكد الصحفي رامون مورينو على "فعالية" الدبلوماسية المغربية التي نجحت في الوقوف في وجه المقترح القاضي بتوسيع مهمة بعثة (المينورسو) لتشمل مراقبة حقوق الإنسان في الأقاليم الجنوبية.

وأضاف أن "الأمر يتعلق بنجاح المغرب تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك في الدفاع عن المصالح المقدسة للأمة" والتي تؤكد على المكانة الهامة التي تحتلها المملكة على الساحة المغاربية والعربية والدولية مشيرا إلى أن "اكبر الخاسرين في هذه القصة المفبركة هم الجزائر والبوليساريو ومختلف المنظمات غير الحكومية التي دعمت هذه المسرحية بالدفاع عن ما لا يجوز الدفاع عنه".

وتطرق الصحفي أيضا إلى العلاقات بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية التي قال إنها تعززت منذ الزيارة الأخيرة التي قام بها وفد مغربي هام إلى واشنطن.

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

مختصرات

2/4577

■ أكد مستشار رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان السيد البير ساسون اول امس الاثنين ?أن لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية للنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها ستفيد الكثير من التركيز على القضايا الرئيسية المرتبطة بحقوق الإنسان من قبيل الفئات الهشة.

وقال ساسون ?في مداخلة خلال افتتاح الدورة ال26 لهذه اللجنة الدولية المستقلة ?إنه "يتعين علينا التفكير في مستقبل اللجنة وما إذا كان ينبغي الاستمرار في معالجة العديد من القضايا أو التركيز فقط على عدد محدد من الموضوعات التي يمكن أن نضمن تتبعها بتنسيق مع مؤسسات أخرى".

وأشار في هذا الإطار إلى أن من ضمن مجالات العمل ذات الأولوية هناك حقوق المهاجرين ? والنساء ? والأطفال? وباقي الفئات الهشة ?مشددا على أن الهيئات الدولية يمكن أن "تتحرك في انسجام وبتنسيق وثيق وشامل".

عبد المجيد بلغزال عضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان يؤكد:

الأحداث الأخيرة في الأقاليم الجنوبية مخطط جزائري بأدوات مكشوفة

41/22581

أكد عبد المجيد بلغزال عضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن ما يقع حاليا في الأقاليم الجنوبية للمملكة هو معركة مدبرة ومتوقعة ومعدة بشكل مسبق وبتخطيط احتياطي عقب سحب قرار التوصية الأمريكية حول توسيع مهمة «المينورسو» لتشمل مراقبة حقوق الإنسان. وقال بلغزال أن المعركة القائمة حاليا تقوم على ثلاثة أضلاع وهي «البوليزاريو» والجزائر وبعض المنظمات الدولية التي تخدم جهات معينة والتي عبرت بشكل علني عن امتعاضها من سحب القرار الأمريكي.

وأضاف في تصريح لأحد المواقع الإلكترونية: «هذه المنظمات لا تقوم بهذا العمل بناء على قناعة أو مبدأ، وإنما هي جزء من لعبة سياسية. وهذا يجعلنا نطرح التساؤل التالي: لماذا بالضبط منظمة كينيدي، والتي تجعل من قضية الصحراء المغربية قضية محورية لديها، لماذا لا نراها تقوم بنفس العمل وبنفس القوة في مناطق أخرى في العالم مثل ما يقع لمسلمي بورما والشعب السوري، مع أنه لا مجال للمقارنة بما يقع في تلك المناطق وما يقع في الأقاليم الصحراوية». وأعتبر

بلغزال أن زيارة الوفد الصحفي الأجنبي في هذا الوقت ليست بالزيارة البريئة خاصة حضور قنوات وصحف كبرى سبق لها زيارة المنطقة في ديسمبر السابق.

وزاد بلغزال «المغرب لديه منظمات حقوقية وآليات وطنية تشتغل في مجال حقوق الإنسان كما أنه مفتوح على الفعاليات الدولية للأمم المتحدة. لكن الخطة وضعت على أساس خلق البلبلة في حالة رفض التوصيات. والهدف ليس حماية حقوق الإنسان وإنما خلق غطاء للمظاهرات والاحتجاجات المرتبطة بتوقيت زيارة الوفود الأجنبية. من أجل دفع الدولة المغربية إلى فقدان أعصابها والرد بعنف وبقوة على المحتجين. وبالتالي الحصول على الصورة التي تشرعن عملية العودة إلى نقاش قوي حول آليات مستقلة لحقوق الإنسان».

وأكد بلغزال أن القوات العمومية كانت حريصة على عدم التدخل لمنع المظاهرات والاحتجاجات، كما أنها ولأول مرة سمحت برفع أعلام «البوليزاريو» الأمر الذي شكل منعطفا مهما في تاريخ القضية. كما قام المحتجون برفع الأعلام الأمريكية كتجاوب مع الفريق الإعلامي الأمريكي والذي لم يأتي من أجل كشف ما يقع والوقوف على تطبيق حقوق الإنسان، وإنما كشاهد يربك السلطات العمومية. لكن هذه الأخيرة حسب بلغزال استطاعت أن تنجح في الامتحان وتتجاوز الاستفزاز الكبير الذي تعرضت إليه، «فلو كان هناك تدخل عنيف كانت، ستكون فضيحة وكان من الممكن أن تشتعل مدينة العيون».

Aujourd'hui Le Maroc
www

Essabbar évoque la sagesse des forces de l'ordre

292515

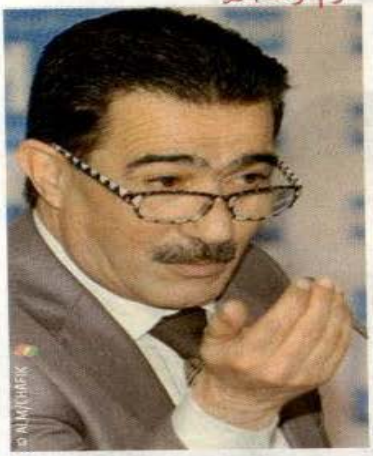

Le secrétaire général du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Mohammed Essabbar, a qualifié d'équitable pour le Maroc la résolution du Conseil de sécurité portant prorogation du mandat de la Minurso, sans modification de sa nature.

Répondant à une question de la presse, Essabbar a ajouté que cette résolution est *«une victoire relative»*, du fait que le Maroc mènera d'autres combats sur les plans politique et des droits de l'Homme dans le futur. Le SG du CNDH a souligné que le retrait du projet de résolution, prévu pour élargir le mandat de la Minurso afin d'inclure la surveillance des droits de l'Homme, a été réalisé grâce à *«l'intervention active de SM le Roi Mohammed VI qui a fait revenir la situation à la normale, et aux démarches diplomatiques du Royaume, que ce soit au niveau de la diplomatie officielle ou parallèle, ainsi qu'à la faveur de l'unanimité de toutes les composantes du peuple marocain»*.

Concernant les derniers incidents survenus dans la ville de Laâyoune, le responsable a noté que ces actes étaient une réaction des sécessionnistes à la résolution onusienne qu'ils ont manifestée à travers les protestations et les provocations à l'égard de la force publique qui, a-t-il souligné, a agi *«avec sagesse»* et essayé de disperser les manifestants, qui *«troublaient la sécurité publique»*, dans les formes légales, et sans usage de violence. M. Essabbar a insisté dans ce sens sur la nécessité d'engager un débat national public sur les manifestations en tant que droit *«soumis à des restrictions»*. ■

AL BAYANE

Droits humains

Le CNDH pour une coordination internationale accrue

Le Comité international de coordination des institutions nationales de protection des droits de l'Homme (CIC) a tout à gagner à se consacrer à des questions clés telles que les droits des groupes vulnérables, a affirmé lundi à Genève Albert Sasson, conseiller à la présidence du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH).

«Il nous incombe de réfléchir à l'avenir du CIC: doit-il continuer à traiter d'une multitude de questions ou bien se consacrer à un nombre défini de thématiques dont il pourra assurer le suivi, de concert avec d'autres institutions», a-t-il fait observer à l'ouverture de la 26e session de cette instance internationale indépendante.

M. Sasson a cité parmi les champs d'action prioritaires les droits des migrants, des femmes, des enfants et d'autres groupes vulnérables, tout en insistant pour que les instances internationales puissent «agir en harmonie, en étroite coordination et sans exclusive». Il a rappelé les étapes franchies par le Maroc sur la voie de la promotion et l'ancrage de la culture des droits de l'Homme et de l'amélioration de leur situation, depuis la création en 1990 du Conseil consultatif des droits de l'Homme, érigé en 2011 en Conseil national doté de larges prérogatives.

Le CNDH est accrédité du statut A auprès du Comité international de coordination des Institutions nationales des droits de l'homme (INDH), statut qui leur permet d'avoir accès notamment au Conseil des droits de l'Homme. Cette institution a été constitutionnalisée suite à l'adoption en 2011, par référendum, de la nouvelle Constitution du Royaume, où est inscrite toute une charte des droits humains. Le CIC est un organisme international et indépendant qui œuvre en faveur de la mise en place et du renforcement des INDH, conformément aux principes de Paris relatifs au statut des institutions nationales.

Il a été créé en 2008 en vertu de la loi suisse, avec un bureau de 16 membres votants représentant quatre régions : les Amériques, l'Afrique, l'Asie-Pacifique et l'Europe.

Le comité coordonne les relations entre les INDH et le système des droits de l'homme des Nations unies. C'est le seul organisme indépendant de l'ONU à disposer d'un système d'accréditation interne qui, conformément aux principes de Paris de 1993, lui donne accès aux comités de l'ONU et au CDH.

Provinces du Sud

Mohammed Essabbar : la résolution du CS portant prorogation du mandat de la Minurso sans modification de sa nature est équitable pour le Maroc

15026/2

La résolution du Conseil de sécurité portant prorogation du mandat de la Minurso, sans modification de sa nature, était «une décision équitable» pour le Maroc, a indiqué lundi le secrétaire général du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Mohammed Essabbar. Cette résolution est «une victoire relative», du fait que le Maroc mènera d'autres combats sur les plans politique et de droits de l'Homme dans le futur», a jouté M. Essabbar, qui était invité à l'émission «Soual Assa3a», diffusée par la radio Medi I.

M. Essabbar a souligné que le retrait du projet de résolution, prévu pour élargir le mandat de la Mission afin d'inclure la surveillance des droits de l'Homme, a été réalisé grâce à «l'intervention active de S.M. le Roi Mohammed VI qui a fait revenir la situation à la normale, et aux démarches diplomatiques du Royaume, que ce soit au niveau de la diplomatie officielle ou parallèle, ainsi qu'à la faveur de l'unanimité de toutes les composantes du peuple marocain, notamment les forces vives et les organisations de la société civile, qui ont adressé des messages au secrétaire général des Nations unies faisant la lumière sur les efforts déployés dans le sens d'améliorer les conditions des droits de l'Homme au Sahara». «Il n'existe pas de situation exceptionnelle au niveau des droits de l'Homme au Sahara qui exige de l'ONU d'instituer un mécanisme supplémentaire à ceux existant au Maroc pour observer les droits de l'Homme», a relevé M. Essabbar, notant que les commissions régionales des droits de l'Homme dans les provinces du Sud avaient mis en œuvre toutes les capacités dont elles disposaient au service de la protection et la promotion de la culture des droits de l'Homme.

Concernant les derniers incidents survenus dans la ville de Laâyoune, le secrétaire général du CNDH a noté que ces actes étaient une réaction des sécessionnistes à la résolution onusienne qu'ils ont manifestée à travers les protestations et les provocations à l'égard de la force publique qui, a-t-il souligné, a agi «avec sagesse» et essayé de disperser les manifestants, qui «troublaient la sécurité publique», dans les formes légales, et sans usage de violence. M. Essabbar a insisté dans ce sens sur la nécessité d'engager un débat national public sur les manifestations en tant que droit «soumis à des restrictions».

Évoquant les volets économique et social dans les provinces du Sud, M. Essabbar a relevé que d'énormes efforts en faveur du développement avaient été déployés durant trois décennies dans la région, mettant l'accent sur la nécessité d'opter pour un nouveau modèle de développement, qui soit en harmonie avec les spécificités de la région et fondé sur la gestion de ses ressources naturelles de manière à assurer le bien-être social de la population locale.

En ce qui concerne le suivi de la mise en œuvre des recommandations de l'Instance équité et réconciliation et les décisions arbitrales rendues au profit des victimes, le secrétaire général du CNDH a rappelé que 5 617 personnes issues des provinces du Sud avaient bénéficié des dédommagements pécuniaires, soit plus d'un quart du nombre total des victimes bénéficiaires de la réparation du préjudice individuel, en plus de 564 de l'insertion sociale et 155 autres du règlement de situations administratives et financières. ■

MAP

Droits de l'Homme

Le CNDH pour une coordination internationale sur des questions clés

Dernière mise à jour : 07/05/2013 à 11:30

Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) prend part à Genève aux travaux de la 26e session du Comité international de coordination des institutions nationales de promotion et de protection des droits de l'Homme (CIC), ouverts lundi. Albert Sasson, conseiller du CNDH, qui préside la délégation marocaine, a estimé que le CIC a tout à gagner en se consacrant à des questions clés telles que les droits des groupes vulnérables.

Réfléchir à l'avenir du Comité international de coordination des institutions nationales de promotion et de protection des droits de l'Homme (CIC) était le sujet abordé par Albert Sasson.
Le conseiller à la présidence du CNDH, qui préside la délégation marocaine présente à la 26e session du CIC, a estimé lundi que ce dernier a tout à gagner à se consacrer à des questions clés telles que les droits des groupes vulnérables.
"Il nous incombe de réfléchir à l'avenir du CIC : doit-il continuer à traiter d'une multitude de questions ou bien se consacrer à un nombre défini de thématiques dont il pourra assurer le suivi, de concert avec d'autres institutions?"
Albert Sasson, conseiller à la présidence du CNDH, lundi à Genève.
M. Sasson a cité parmi les champs d'actions prioritaires les droits des migrants, des femmes, des enfants et d'autres groupes vulnérables, tout en insistant pour que les instances internationales puissent "agir en harmonie et en étroite coordination".
Il a rappelé les étapes franchies par le Maroc sur la voie de la promotion et l'ancrage de la culture des droits de l'Homme et de l'amélioration de leur situation, depuis la création en 1990 du Conseil consultatif des droits de l'Homme, érigé en 2011 en Conseil national doté de larges prérogatives.
La délégation marocaine, présente à cette session de trois jours, est composée, outre le conseiller à la présidence, notamment de Hamid Benhaddou, chargé du département des relations extérieures au CNDH, Ghizlane Kabbaj, directrice exécutive de la Commission régionale des droits de l'Homme (CRDH) de Tanger, et Nabila Tbeur, directrice exécutive de la CRDH de Casablanca-Settat.
La session du CIC discutera des perspectives d'action pour les années à venir, 20 ans après la Déclaration, le programme d'action de Vienne et les principes de Paris.
L'agenda du développement après 2015 et le rôle des institutions nationales des droits de l'Homme ainsi que le droit à la participation sont également au menu de cette 26e session. Elle sera marquée par l'élection d'un successeur à l'actuel président du CIC, le Jordanien Mousa Burayzat.

Protection des droits des détenus en situation précaire : Session de formation pour des cadres de l'administration pénitentiaire

MAP
07.05.2013
18h30

Rabat, 07 mai 2013 (MAP) - "La protection des droits de l'homme en matière de traitement des détenus en situation de précarité" est le thème d'une session de formation qui a débuté, mardi à Rabat, au profit de cadres de la délégation générale de l'administration pénitentiaire, dans le cadre du partenariat entre la délégation, la Fondation Mohammed VI pour la réinsertion des détenus et l'Organisation internationale pour la réforme pénale (OIRP).

Cette session de trois jours revêt un caractère bien particulier, dans la mesure où elle est destinée à des catégories précaires dans les établissements pénitentiaires, englobant les femmes, les enfants et les personnes à besoins spécifiques, a souligné à cette occasion le délégué général de l'Administration pénitentiaire et de la réinsertion, Hafid Benhachem, notant que cette formation est un complément des connaissances enseignées à l'institut de formation d'Ifrane, relevant de la Délégation.

Les responsables de la gestion des établissements pénitentiaires sont appelés, insiste M. Benhachem, à s'impliquer dans la politique pénitentiaire de la Délégation, qui est fondée sur le respect de la Loi, des droits de l'homme et de la dignité du détenu, en particulier les catégories en situation de précarité, réitérant l'engagement de son institution à mettre en Âœuvre l'ensemble des recommandations contenues dans le rapport du Conseil national des droits de l'homme (CNDH) sur la situation des prisons.

Pour sa part, Mohamed Lididi, de la Fondation Mohammed VI pour la réinsertion des détenus, a salué l'organisation de pareille formation qui s'inscrit, selon lui, dans le cadre de l'ouverture et de l'action menée par la délégation dans tout ce qui a trait aux droits humains et à la qualification et la réinsertion des détenus au sein de la société.

Il convient dans ce sens, poursuit-il, d'accompagner l'évolution des règles de référence dans le traitement du détenu et la loi régissant la détention, considérant que cette session est de nature à contribuer au développement des capacités et des connaissances des bénéficiaires dans le domaine des droits des prisonniers.

Pour Mahjoub El Hiba, délégué interministériel aux droits de l'Homme, cette rencontre s'insère dans un contexte général de promotion d'une politique pénitentiaire moderne mobilisant des moyens matériels, logistiques et humains et réunissant les conditions propices à l'élaboration d'une législation moderne en la

matière, notant que l'actuelle loi est, dans sa globalité, conforme aux normes internationales du traitement des détenus, même si elle requiert un débat à la lumière du nouveau contexte national.

Il a tenu à signaler la dynamique enregistrée dans le Royaume en ce qui concerne l'interaction de la délégation envers les rapports publiés par les mécanismes nationaux des droits de l'homme, surtout ceux émanant du CNDH, saluant les efforts de la Délégation en matière de renforcement de la politique pénitentiaire, la révision de la carte des prisons et la construction de prisons répondant aux normes internationales.

Dans une allocution au nom du président du CNDH, Mme Jamila Siouri a souligné que cette initiative traduit "l'interaction positive et sérieuse" de l'administration pénitentiaire avec les recommandations du rapport du CNDH, notamment en ce qui concerne l'instauration d'un équilibre entre l'approche sécuritaire et celle des droits de l'homme et le respect de la dignité du détenu.

De son coté, Azzeddine Belmahi, coordonnateur de la Fondation Mohammed VI pour la réinsertion des détenus, a souligné que la formation permettra aux fonctionnaires des prisons de s'approprier les mécanismes nécessaires à la mise en place de l'approche de la qualification et de la réinsertion des détenus.

Enfin, El Haitam Chabli, de l'OIRP, a indiqué que son organisation, qui est présente dans 123 pays, travaille étroitement avec les pays et gouvernements qui sont animés d'une volonté politique de réforme de leurs systèmes de sanctions, comme il l'a pu constater chez les organisations de la société civile au Maroc, qui connaissent, selon lui, un changement positif et montre une volonté à s'inscrire dans le processus de réforme.

Il n'a pas manqué de saluer l'expérience du Maroc en matière de politique pénitentiaire, à travers l'exemple de la Délégation générale en tant qu'établissement indépendant des autres ministères, ainsi que de la Fondation Mohammed VI pour son action d'accompagnement et de réinsertion des détenus.

Cette session traite de sujets liés au cadre juridique et procédural des catégories précaires dans les prisons, aux droits des femmes et de l'enfant en prisons, à la réinsertion et aux mécanismes de contrôle et d'inspection. (MAP) RK---TRA/BR. SI.

الصبار: تمديد بعثة "المينورسو" دون إدخال أي تغيير على مهمتها أنصف المغرب

المصدر: | 7 مايو 2013 | الأخبار, الأولى | 8 مشاهدة

شعب بريس- و.م.ع

قال الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان محمد الصبار إن قرار مجلس الأمن القاضي بتمديد مهمة بعثة (المينورسو) دون إدخال أي تغيير عليها " أنصف المغرب".

وأضاف الصبار الذي حل ضيفا على برنامج (سؤال الساعة) الذي بثته إذاعة (ميدي1) أمس الإثنين، أن هذا القرار يعد "انتصارا جزئيا على اعتبار أن المغرب تنتظره معارك أخرى ذات طابع سياسي وحقوقي في المستقبل".

وأوضح أن سحب مشروع القرار الذي كان يقترح توسيع مهمة بعثة (المينورسو) لتشمل مراقبة حقوق الإنسان "تم بفضل التدخل القوي لجلالة الملك محمد السادس الذي أعاد الأمور إلى نصابها، والتحرك الدبلوماسي للمغرب سواء على مستوى الدبلوماسية الرسمية أو الموازية، وإجماع الشعب المغربي، لا سيما من خلال القوى الحية والمجتمع المدني والمنظمات الحقوقية التي بعثت رسائل للأمين العام للأمم المتحدة توضح الجهود التي يقوم بها المجتمع المدني لتحسين أوضاع حقوق الإنسان في الصحراء".

واعتبر أنه "ليس هناك وضع استثنائي لحقوق الإنسان في الصحراء يستدعي أن يسعى المنتظم الأممي لإيجاد آلية إضافية للآليات الموجودة في المغرب لتتبع حقوق الإنسان"، مشيرا إلى أن اللجان الجهوية للمجلس بالأقاليم الجنوبية قامت بمجهود كبير في مجال حماية والنهوض بثقافة حقوق الإنسان وأسهمت في إثراء الحوار حول التربية على حقوق الإنسان.

وفي ما يتعلق بالأحداث الأخيرة التي شهدتها مدينة العيون، أشار الأمين العام للمجلس إلى أن الأمر يتعلق برد فعل للانفصاليين على القرار الأممي عبروا عنه من خلال التظاهر واستفزاز القوات العمومية، مبرزا أن هذه القوات تصرفت بحكمة وحاولت تفريق المتظاهرين أو "المعرقلين للطريق العام" بالطرق القانونية دون استعمال العنف.

وأكد في هذا الصدد، على ضرورة تنظيم نقاش وطني عمومي حول ثقافة الاحتجاج بصفته حقا يخضع لعدد من القيود.

وبعد أن استحضر تقرير الخمسينية الذي تضمن تشخيصا مدققا للأوضاع بالأقاليم الجنوبية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، أكد الصبار أن مجهودا تنمويا كبيرا بذل على مدى ثلاثة عقود بالمنطقة بتكلفة مالية كبيرة، مبرزا في الوقت ذاته أنه لا بد من اتباع نموذج تنموي جديد معقلن يتلاءم مع خصوصيات المنطقة ويقوم على تدبير الموارد الطبيعية بها بما يوفر الرفاه الاجتماعي للساكنة المحلية.

وفي ما يتعلق بتتبع توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة والمقررات التحكيمية الصادرة لفائدة الضحايا، ذكر بأن عدد المستفيدين من التعويض المالي بلغ 5617 مستفيدا في الأقاليم الجنوبية، أي أكثر من ربع العدد الإجمالي للضحايا الذين استفادوا من جبر الضرر الفردي، فضلا عن 564 مستفيدا من الإدماج الاجتماعي، و155 مستفيدا من تسوية الأوضاع الإدارية والمالية للضحايا.

ومن جانبه، اعتبر رئيس المعهد المغربي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية طارق الثلاثي أن مشروع القرار القاضي بتوسيع مهمة بعثة (المينورسو) لتشمل مراقبة حقوق الإنسان كان بمثابة سوء تقدير للتطورات الإيجابية الكبرى التي أسس لها المغرب منذ مدة.

وأكد الثلاثي أن قرار مجلس الأمن فاق توقعات المملكة المغربية وجاء بنتيجة أفضل لصالح المغرب، وهو ما يكرس الأبعاد الكبرى لتوجهات المملكة في ارتباطها بالتحولات التي تعرفها منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط.

وذكر في هذا السياق، بأن المغرب كان سباقا منذ سنة 2001 إلى دعوة المنتظم الدولي للانتباه إلى مجريات الأحداث بالمنطقة، مبرزا أن القرار الأخير الذي صدر عن مجلس الأمن يعتبر أن نزاع الصحراء لا ينفصل عن مجريات الأحداث بالمنطقة، وهو ما يعد حسب هذا المحلل السياسي نقطة قوية لصالح المغرب.

وأوضح أن هذا النزاع فتح الباب لتنقل مجموعة من الأمور السلبية بالمنطقة، حيث انتقلت القاعدة الخلفية لتنظيم القاعدة من آسيا في أفغانستان إلى شمال إفريقيا في ساحل جنوب الصحراء، مشيرا إلى أن تواجد البوليساريو في المنطقة يسهل تنقل هذه المجموعات.

وأبرز في هذا الإطار، أن الصحافة الدولية كشفت مؤخرا عن مجموعة من الوجوه المحسوبة على ميليشيات (البوليساريو) التي شاركت في مواجهات ضد القوات الفرنسية، ما دفع الدول المؤثرة عالميا إلى الانخراط في ما كان ينادي به المغرب منذ سنة 2001.

وأضاف أن هذا القرار يلزم لأول مرة الجارة الجزائر بالانخراط إيجابا في مسلسل إيجاد حل لقضية الصحراء من خلال السماح بالقيام بالإحصاء الكامل لساكنة تندوف، مشددا على ضرورة أن يستثمر المغرب جميع هذه النقاط الإيجابية للتقرير.

ومن جهتها، رأت الفاعلة الجمعوية بمدينة العيون وعضو المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حجبوها الزبير أن قرار مجلس الأمن تضمن عدة نقاط إيجابية تتمثل في دعوة الجزائر للتعاون من أجل إيجاد حل سياسي، والربط بين الحل السياسي وبين أمن واستقرار منطقة الساحل، والإشادة من جديد بالمبادرة المغربية للحكم الذاتي التي وصفت بالجدية وذات المصداقية، وحث الطرفين على مواصلة جهود تعزيز وحماية حقوق الإنسان، ما يشكل اعترافا من المجلس بجهود المغرب في تعزيز لجنتي حقوق الإنسان في الداخلة والعيون والتفاعل مع آليات الأمم المتحدة.

إلا أن القرار، تضيف الزبير، يتضمن أيضا نقاطا سلبية تهم حذف الفقرات المتعلقة بتدابير بناء الثقة بين الطرفين ما يدل على أن هناك مشاكل في المحادثات بين الأطراف، مشددة على ضرورة استغلال مسألة إضافة ستة ضباط لتنفيذ برنامج الزيارات الأسرية الموسع الذي سيكون أحد أهم إجراءات بناء الثقة بين الطرفين.

وذكرت بالتقرير التشخيصي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الذي أفاد بأن الدولة قامت بجهود كبيرة في مجال تنمية الأقاليم الجنوبية على صعيد البنية التحتية وتوفير الخدمات الأساسية، لكنها أشارت على مستوى الحقوق الاجتماعية إلى ارتفاع نسبة البطالة بالمنطقة (15,2 في المائة) مقارنة مع النسبة المسجلة على الصعيد الوطني (8,9 في المائة).

أما على صعيد الحقوق الاقتصادية، فأكدت أنه رغم أن البنية الاستثمارية ممتازة بالجهة إلا أن هناك بعض المشاكل من قبيل ضعف الاستثمار الخاص وعدم تجانس النظام الضريبي.

وقالت إن المجلس الوطني لحقوق الإنسان قام بمبادرات كبيرة في مجال النهوض بالحقوق الثقافية، لكنها لا ترقى إلى مستوى التصالح مع الهوية الثقافية كأحد محددات المكون الصحراوي.

وأضافت أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي سطر تحديات أساسية تهم إرساء حكامة جديدة للسياسات العمومية، وتركيز موارد الدعم الخاصة على الحاجيات الحقيقية للسكان، وإعادة النظر في كيفية التعامل مع الخصوصية الثقافية كأحد مكونات الهوية الوطنية، وإعادة الثقة بين المواطن والمؤسسات وتقوية دور المجتمع المدني ومؤسسات الوساطة، وتحدي حماية البيئة.

SAHARA OCCIDENTAL : A Laâyoune, des centaines de personnes manifestent pour l'indépendance

Last Updated on Tuesday, 07 May 2013 16:13 Tuesday, 07 May 2013 16:02
Written by Maurice 0 Comments

RABAT - Une manifestation pro-indépendance sans précédent depuis plusieurs décennies s'est déroulée, samedi, à Laâyoune, la plus grande ville du Sahara occidental, ex-colonie espagnole contrôlée par le Maroc, ont rapporté, hier, plusieurs médias marocains. Selon les autorités à Laâyoune, quelque 500 personnes ont défilé dans le calme en fin de journée, sans intervention des forces de l'ordre. Des violences ont toutefois éclaté dans la soirée, après la dispersion du cortège, et au moins 21 policiers ont été blessés, d'après les mêmes sources. L'un d'eux est dans un état grave et a été transporté à Rabat. Les heurts ont aussi fait un nombre indéterminé de blessés parmi les manifestants, a affirmé un responsable local de l'Association marocaine des droits humains (Amdh, indépendant), Hamoud Iguilid.

La manifestation, qui est intervenue alors que des journalistes de médias nord-américains se trouvent à Laâyoune, a rassemblé plus de 2.000 personnes, a pour sa part affirmé le coordinateur régional du Conseil national des droits de l'Homme (Cndh, officiel), Mohamed Salem Charkaoui, cité par le site Lakome. "Une mobilisation sans précédent des ennemis de l'intégrité territoriale", a estimé, hier, le quotidien "Aujourd'hui Le Maroc", citant des sources concordantes.

"La plus grande manifestation de l'histoire de Laâyoune pour la séparation", a également titré Akhbar al-Youm. Le journal note la présence dans le cortège de drapeaux du Polisario (indépendantistes), mais également de drapeaux américains. Un autre rassemblement a eu lieu dimanche à Smara, à environ 200 km à l'est de Laâyoune, et 17 membres des forces de l'ordre ont été blessés à différents degrés, ont annoncé lundi les autorités de la ville, citées par l'agence marocaine Map. Des personnes ont érigé des barricades dans une tentative d'investir la voie publique et d'entraver la circulation, créant une situation de chaos, ajoute le communiqué, sans détailler sur les motivations précises des manifestants.

Plusieurs rassemblements pro-indépendantistes ont eu lieu depuis le renouvellement, fin avril, de la mission de l'Onu au Sahara occidental (Minurso), dont le mandat n'a finalement pas été élargi aux droits de l'Homme, comme Washington en avait un temps émis le souhait.

lemag.ma
le quotidien maghrébin

Protection des droits des détenus en situation précaire : Session de formation pour des cadres de l'administration pénitentiaire

MAP

07.05.2013

18h30

Rabat, 07 mai 2013 (MAP) - "La protection des droits de l'homme en matière de traitement des détenus en situation de précarité" est le thème d'une session de formation qui a débuté, mardi à Rabat, au profit de cadres de la délégation générale de l'administration pénitentiaire, dans le cadre du partenariat entre la délégation, la Fondation Mohammed VI pour la réinsertion des détenus et l'Organisation internationale pour la réforme pénale (OIRP).

Cette session de trois jours revêt un caractère bien particulier, dans la mesure où elle est destinée à des catégories précaires dans les établissements pénitentiaires, englobant les femmes, les enfants et les personnes à besoins spécifiques, a souligné à cette occasion le délégué général de l'Administration pénitentiaire et de la réinsertion, Hafid Benhachem, notant que cette formation est un complément des connaissances enseignées à l'institut de formation d'Ifrane, relevant de la Délégation.

Les responsables de la gestion des établissements pénitentiaires sont appelés, insiste M. Benhachem, à s'impliquer dans la politique pénitentiaire de la Délégation, qui est fondée sur le respect de la Loi, des droits de l'homme et de la dignité du détenu, en particulier les catégories en situation de précarité, réitérant l'engagement de son institution à mettre en Âœuvre l'ensemble des recommandations contenues dans le rapport du Conseil national des droits de l'homme (CNDH) sur la situation des prisons.

Pour sa part, Mohamed Lididi, de la Fondation Mohammed VI pour la réinsertion des détenus, a salué l'organisation de pareille formation qui s'inscrit, selon lui, dans le cadre de l'ouverture et de l'action menée par la délégation dans tout ce qui a trait aux droits humains et à la qualification et la réinsertion des détenus au sein de la société.

Il convient dans ce sens, poursuit-il, d'accompagner l'évolution des règles de référence dans le traitement du détenu et la loi régissant la détention, considérant que cette session est de nature à contribuer au développement des capacités et des connaissances des bénéficiaires dans le domaine des droits des prisonniers.

Pour Mahjoub El Hiba, délégué interministériel aux droits de l'Homme, cette rencontre s'insère dans un contexte général de promotion d'une politique pénitentiaire moderne mobilisant des moyens matériels, logistiques et humains et réunissant les conditions propices à l'élaboration d'une législation moderne en la matière, notant que l'actuelle loi est, dans sa globalité, conforme aux normes internationales du traitement des détenus, même si elle requiert un débat à la lumière du nouveau contexte national.

Il a tenu à signaler la dynamique enregistrée dans le Royaume en ce qui concerne l'interaction de la délégation envers les rapports publiés par les mécanismes nationaux des droits de l'homme, surtout ceux émanant du CNDH, saluant les efforts de la Délégation en matière de renforcement de la

politique pénitentiaire, la révision de la carte des prisons et la construction de prisons répondant aux normes internationales.

Dans une allocution au nom du président du CNDH, Mme Jamila Siouri a souligné que cette initiative traduit "l'interaction positive et sérieuse" de l'administration pénitentiaire avec les recommandations du rapport du CNDH, notamment en ce qui concerne l'instauration d'un équilibre entre l'approche sécuritaire et celle des droits de l'homme et le respect de la dignité du détenu.

De son coté, Azzeddine Belmahi, coordonnateur de la Fondation Mohammed VI pour la réinsertion des détenus, a souligné que la formation permettra aux fonctionnaires des prisons de s'approprier les mécanismes nécessaires à la mise en place de l'approche de la qualification et de la réinsertion des détenus.

Enfin, El Haitam Chabli, de l'OIRP, a indiqué que son organisation, qui est présente dans 123 pays, travaille étroitement avec les pays et gouvernements qui sont animés d'une volonté politique de réforme de leurs systèmes de sanctions, comme il l'a pu constater chez les organisations de la société civile au Maroc, qui connaissent, selon lui, un changement positif et montre une volonté à s'inscrire dans le processus de réforme.

Il n'a pas manqué de saluer l'expérience du Maroc en matière de politique pénitentiaire, à travers l'exemple de la Délégation générale en tant qu'établissement indépendant des autres ministères, ainsi que de la Fondation Mohammed VI pour son action d'accompagnement et de réinsertion des détenus.

Cette session traite de sujets liés au cadre juridique et procédural des catégories précaires dans les prisons, aux droits des femmes et de l'enfant en prisons, à la réinsertion et aux mécanismes de contrôle et d'inspection. (MAP) RK---TRA/BR. SI.

Essabbar : La résolution du CS sur la MINURSO est équitable pour le Maroc

May 7, 2013 by admin

Rabat - La résolution du Conseil de sécurité portant prorogation du mandat de la MINURSO, sans modification de sa nature, était "une décision équitable" pour le Maroc, a indiqué lundi le secrétaire général du Conseil national des droits de l'homme (CNDH), Mohammed Essabbar.

Cette résolution est "une victoire relative", du fait que le Maroc mènera d'autres combats sur les plans politique et de droits de l'Homme dans le futur", a jouté Essabbar, qui était invité à l'émission +Soual Assa3a+, diffusée par la radio Medi I.

Essabbar a souligné que le retrait du projet de résolution, prévu pour élargir le mandat de la Mission afin d'inclure la surveillance des droits de l'Homme, a été réalisé grâce à "l'intervention active du Roi Mohammed VI qui a fait revenir la situation à la normale, et aux démarches diplomatiques du Royaume, que ce soit au niveau de la diplomatie officielle ou parallèle, ainsi qu'à la faveur de l'unanimité de toutes les composantes du peuple marocain, notamment les forces vives et les organisations de la société civile, qui ont adressé des messages au Secrétaire général des Nations unies faisant la lumière sur les efforts déployés dans le sens d'améliorer les conditions des droits de l'Homme au Sahara".

"Il n'existe pas de situation exceptionnelle au niveau des droits de l'homme au Sahara qui exige de l'ONU d'instituer un mécanisme supplémentaire à ceux existant au Maroc pour observer les droits de l'Homme", a relevé M. Essabbar, notant que les commissions régionales des droits de l'Homme dans les provinces du sud avaient mis en Âœuvre toutes les capacités dont elles disposaient au service de la protection et la promotion de la culture des droits de l'Homme.

Concernant les derniers incidents survenus dans la ville de Laâyoune, le secrétaire général du CNDH a noté que ces actes étaient une réaction des sécessionnistes à la résolution onusienne qu'ils ont manifestée à travers les protestations et les provocations à l'égard de la force publique qui, a-t-il souligné, a agi "avec sagesse" et essayé de disperser les manifestants, qui "troublaient la sécurité publique", dans les formes légales, et sans usage de violence.

Essabbar a insisté dans ce sens sur la nécessité d'engager un débat national public sur les manifestations en tant que droit "soumis à des restrictions".

Evoquant les volets économique et social dans les provinces du sud, M. Essabbar a relevé que d'énormes efforts en faveur du développement avaient été déployés durant trois décennies dans la région, mettant l'accent sur la nécessité d'opter pour un nouveau modèle de développement, qui soit en harmonie avec les spécificités de la région et fondé sur la gestion de ses ressources naturelles de manière à assurer le bien-être social de la population locale.

En ce qui concerne le suivi de la mise en oeuvre des recommandations de l'Instance Equité et Réconciliation et les décisions arbitrales rendues au profit des victimes, le secrétaire général du CNDH a rappelé que 5.617 personnes issues des provinces du sud avaient bénéficié des dédommagements pécuniaires, soit plus d'un quart du nombre total des victimes bénéficiaires de la réparation du préjudice individuel, en plus de 564 de l'insertion sociale et 155 autres du règlement des situations administratives et financières.

De son côté, le président du Centre marocain des études et des recherches stratégiques, Tariq Toulati, a indiqué que le projet de résolution qui visait à dénaturer le mandat de la Minurso pour englober la surveillance des droits de l'Homme était "une mauvaise appréciation des évolutions positives majeures favorisées par le Maroc depuis des années".

Toulati a en outre précisé que cette résolution avait été très positive pour le Maroc, ce qui, a-t-il dit, consacre les grandes lignes des orientations du Royaume en rapport avec les transformations qui s'opèrent dans la région de l'Afrique du Nord et du Moyen-Orient.
Il a rappelé dans ce sens que le Maroc a été le premier a appelé depuis 2001 la communauté internationale à prêter attention aux événements dans la région, soulignant que la dernière résolution du Conseil de sécurité considère que le différend autour du Sahara est en lien avec les développements de la situation dans cette région.
Ce conflit, a-t-il expliqué, a ouvert la voie au déplacement des groupes affiliés à Al-Qaïda de l'Afghanistan à la région de l'Afrique du Nord, notant que la présence du Polisario avait facilité la circulation de ces groupes.
Le politologue a ajouté, dans ce contexte, que la presse internationale a récemment révélé que plusieurs éléments appartenant aux milices du Polisario ont pris part aux combats contre les forces françaises au Mali, ce qui a entrainé les Etats influents à répondre à l'appel lancé depuis 2001 par le Maroc.
La nouvelle résolution onusienne contraint pour la première fois Alger à s'engager positivement dans le processus de règlement de la question du Sahara en permettant un recensement total des populations aux camps de Tindouf, a-t-il fait observer, insistant sur l'impératif pour le Maroc de mettre à profit tous les points positifs de la résolution.
De son côté, la militante à Laâyoune et membre du Conseil économique, social et environnemental (CESE), Hajjoubha Zoubeir, a estimé que cette résolution comporte plusieurs points positifs, notamment l'appel de l'Algérie à coopérer en faveur d'une solution politique, la mise en exergue, de nouveau, de l'aspect crédible et sérieux de l'initiative marocaine d'autonomie et l'exhortation des deux parties à poursuivre les efforts de promotion des droits de l'Homme, ce qui signifie selon la militante, une reconnaissance par le Conseil de sécurité des efforts du Maroc dans le renforcement des commissions régionales des droits de l'Homme à Laâyoue et à Dakhla et l'interaction avec les mécanismes onusiens en la matière.
Cependant, ajoute Mme Zoubeir, la résolution comprend également des points négatifs relatifs à la suppression des paragraphes sur les mesures du renforcement de la confiance entre les parties, ce qui dénote l'existence des problèmes dans le processus de pourparlers entre les deux parties.
La militante sahraouie a également rappelé les contenus du rapport du CESE, qui a souligné les grands efforts déployés par l'Etat dans le domaine du développement des provinces du sud aux niveaux des infrastructures et des services de base, faisant remarquer, toutefois, que le rapport a constaté un taux de chômage élevé dans ces provinces (15,2 pc) par rapport au moyen national (8,9 pc).
S'agissant des droits économiques, elle a relevé que la plate-forme d'investissement dans la région, aussi bonne soit-elle, des difficultés aux niveaux de l'investissement privé et du système fiscal restent à surmonter.
Pour ce qui est des droits culturels, Zoubeir a noté que le CNDH avait lancé plusieurs initiatives dans ce sens mais sans atteindre le niveau de la réconciliation avec l'identité culturelle, ajoutant que le CESE a appelé notamment à l'instauration de la bonne gouvernance en matière des politiques publiques, la mobilisation des ressources de soutien aux besoins réels des habitants, le rétablissement de la confiance entre le citoyen et l'administration, le renforcement du rôle de la société civile et des institutions de médiation, ainsi que la protection de l'environnement.